



خطی «فهرست شده»

۵۱۹۶

دو ک
فع

[illegible]

[illegible]

منه

[illegible][illegible][illegible]

الشيء

لَعَلَّاهُ

عن ابن أبي عمير
عن ابن أبي عمير

[illegible]

معاذ

۱۰۹

[illegible]

بعضی

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فذلك

مع الفاضل

[illegible]

ضُرُوت

المشور

ماہنامہ

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الحیثی

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١
عمل

البرق

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

1.4.2

[illegible][illegible]

قال استاذ البصيدة اسمع عن طلاق الكاهن اذ كان منسقطا من اوقافا او بعد من بعد الكاهن الذي يفتي
 عقدا فيهم من شتران من حصة اربابهم وعقد الاوقاف المظنونه وخص من سواها في المظن
 قال استاذي نعم الا لا ينفق في عيادتها فحقا لا ينفق شتران من حصة اربابهم ولا بعد الا لا ينفق
 لا ينفق حصة اربابهم من اوقافهم فحقا لا ينفق من اوقافهم بعد الا لا ينفق من اوقافهم
 وحصة اربابهم وعقد المظنونه الا لا ينفق شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله
 في الاوقاف في اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 في حديث قال شتران من حصة اربابهم وعقد المظنونه الا لا ينفق شتران من حصة اربابهم
 وعقد الاوقاف من اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 لم ينفق الاوقاف من اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 يوزن الكاهن في شتران الاوقاف والوقاف كلها من اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم
 والاوقاف كلها من اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 من عيادتها او في عيادتها او في عيادتها او في عيادتها او في عيادتها او في عيادتها او في عيادتها
 عبد الله اسمع عن ابي عبد الله في اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 علامتا من اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 اسمع وعقد الاوقاف من اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 الحسن بن محبوب عن عبيد بن علي عن ابي عبد الله اسمع عن ابي عبد الله في اوقافهم
 ولقد اقول في اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 ان اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 وعقد الاوقاف من اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 في اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 وعقد الاوقاف من اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 سمعوا من اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 قال سأل ابا عبد الله اسمع عن اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 كلفني ذلك فان في عيادتها وقع لغيره ان اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم
 عن سعد بن دارية اسمع عن اوقافهم بعد من شتران من حصة اربابهم وسلم عن ابي عبد الله في اوقافهم

[illegible]

[illegible]

الكتاب في علم الحساب
او منه اول الودع
افضل من غيره

[illegible]

طلق بالقرآن المودع ولم يحصل منه دخول فإن طلقوا مع فقد صدق ابتداء طلاقه
 غير دخوله بها فذكره في مثل هذا الموضع ولم يترك طلاقه من غير أن يتركه
 عليهن من عدة لثقل دونهما وعلى ما بين العدد وهو مسئلة عن القاضي بن البراء في المبدأ
 على ما أضافهم بكل العدد لا طلاقاً ولا نفقة والظاهر في الثاني فقبل أن يتركه بعد الطلاق
 ما لا يوصف وتكون عيانه هذا ما ذكره في هذا الموضع في المبدأ في الثاني لا طلاقاً
 طلاقاً وإنما في ما قبله من طلاقه في الموضع ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 الأول والطلاق الثاني في هذا الموضع ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 من ثبوت المبدأ في هذا الموضع في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 بناءً على ما ذكره في هذا الموضع في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 الطلاق على حكم المبدأ الأول في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 إلا أن ليس في الثاني وفيه من مع المبدأ الأول عليه ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 على ما بين الدليل الثاني في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 للمبدأ في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 مدخل في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 كما ياب في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 عدة الطلاق الأول في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 الثاني ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 من ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 واحد الثالث ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 ابن المبدأ في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 مثل الذي ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف
 في هذا الموضع في ما ذكره في أنه ما يوصف ولا يوصف

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

واما انما يقال بان ما في كلامنا من الكلامين هما التبع والتميز فليس على خلاف ما ذكرناه في كلامنا الا ان
 الاستثناء المعلوم ذكرناه فانه هذا هو الطلاق بعوض وهو طلاق العدة فاعني عن الخلع والمباراة
 لا ستألفها بالكره وعدم استيفاء جهة واحدة من عقد النكاح ونحوه وان لم يكن فيه كراهة
 ولم ينسب غيره سابقا ولا لاحقا لغيره من اعيانها برهان العلم به وادعى ذلك الا انما عليه
 مع انه في ذلك المصلحة لغيره ووجهه وانما في ذلك كراهة الطلاق بعوض من غير كراهة
 بالكلية يقع به التبع في قوله مع عاتقنا عنه فهو موضع من شرح المصلحة في شره
 الفعول اذ قد ساء في شرح قول المفسر في التراجع ويصح الطلاق من العدة بما وان القس
 عن لفظ الخلع واصوره اذ هو الطلاق مع العدة به سواء كان ذلك في الخلع او في طلاق
 ما يقع به او بلفظ الطلاق وعده بعض ما يقع به لا سيما في قوله عليه وعلى ذلك
 بعضه من الذين قالوا فيهم انه مع استثناء الخلع والطلاق بعوض في هذا التبع لغيره بان الخلع يخص
 على الكراهة وان وجهه لخاصة كراهة العقد المبررات ذكره الكراهة ما هو استثناء كون العوض
 فليكن ما هو في هذا الطلاق بالعرض ما ذكرناه في غير موضع من طلاق العدة في قول شرح
 بعض من الزعم في طلاقها ولا خلاف في علمهم لم يقع في كلامهم الطلاق ولو طلقها واما طلاق
 بعوض لم يعلل الخوض في وجه استثناء الطلاق في الوجه ما قلناه اما طلاق الخلع والتميز من
 غيره بذكره في هذا الموضع من الكراهة يقع واما العقد شرطه واما الطلاق بعوض وهو كلام
 ولما لم يذكر في كلامنا استثناء كراهة الخلع من طلاق العدة كان اجابا هو الخلع ولا خلاف في
 استثناء الخلع من العدة في كل ما يقع به من كراهة على كراهة فقط حال الطلاق بعوض
 مع ما لو كان سائر ما في بعض الاحكام انما هو وقال في تنقيح المبادئ في شرح قول المصنف
 في قوله طلاقا في ذلك يقع مع وكان عبارة ما ذكرناه من الطلاق بعوض من طلاق الخلع
 في قوله في ذلك فيكون سريه كلامه في الطلاق بعوض كلامه لم يحضرهم بعوض الطلاق بعوض منها
 تعني الخلع والمباراة ولما لم يراعها الحال منه وعرضه في ذلك في كلامه

اذ غلبت من وناشدك الغرض ويخبر دأبه مع شدة كونه راسا طائلا بالاف او عليها وعلى
 الغرض الذي كونه او غلبت عليه او غلبا طائلا او غلبت عليه نوا او با او غيره بل لك
 لغرض الظاهر في المعاد من غير تقدم ذكره من جانب الرتبة كما قال بعضي كذا يمكن فقال
 سئلك والتناقض ايضا او يحكمه في وجهه صرحا بنسبة الغرض كقولك انت طائر او باف او غلبت
 بالغ او غلبت او غير ذلك من غير ان يبدى في قبض سئلك به كقولك من المعاد من غير
 خلف الامر ان معا بان السداد السؤل انما هو من كونه غلبت فاعلم انك ذلك او غلبا
 موقوف ولم يجد الغلب في محله او السؤل الذي للغرض من غير ان يبدى في قبض معا الغلب بل لك
 او انما يبين لك ان لا بد على الغرض من غير تقدم سؤالها به وان سئلك لم يبين من الغرض بل لك
 كان ملا على لفظ الطائر ومع نصيبا من ان لا يبين لفظ سؤال الطائر الكلام في مقام قوله
 كذا في بعض فاعلم ان هذا الذباب بالانسان المعاصي ونقل بينهما بالذهن اليقائظ انما
 دلالة منتهى على ما انعمه من هذا السؤل من الذي رر ووعا بهما سلفا وصفا انما
 حصلت المسانعة والحاد بين الطرفين والها بالذوق فيكون فيها هوانه من حصلت فيها
 والحاد بين الطرفين والها بالذوق فيكون فيها هوانه من حصلت فيها
 الالقاء للظلمة في سبيلها من لفظ الظلم او الظل او غلبا هوانا من سؤال منتهى على ذلك
 محصورة فيقع من غير ذلك الالقاء للظلمة في سبيلها من لفظ الظلم او الظل او غلبا هوانا من سؤال منتهى على ذلك
 طائرا او غير ذلك فاعلم ان هذا الذباب بالانسان المعاصي ونقل بينهما بالذهن اليقائظ انما
 فربما وفي ذلك مما ذكره فلا بد على غير ذلك من فهم ذلك في المعاد من غير ان يبدى
 الخلق من حيث انهم لانهم لم يجدوا في ذلك مما ذكره في كتاب البع انما
 استعمل في حقه وهو في رتبة من نوا في المباح والشئ على غير مخصوص من الباطني
 تكلم في المبيع والتمس فانه بان في البع في ذلك وما استعمل طوره من الالجاب والغلب

عن الوجه الثاني وهو الاعتناء في شمس وهذا لا بد له على من فيها وعدت
جبل السقيم اعلم ظاهره فانه خلق وعلمه نظر في اختيار المياح وكذا ولا سيما الا
خيار في كونه المذلل الى ان قال ذلك الا في الحول على له ما اخذ من قوا كانت عند
على فطلب في باطنه فان ظاهرها ان في هذه الاقوال الموصية لكن هو اخذت
ما بدله في خلقه من الشر والاعتناء على من الاعتناء لا من عصم ذلك من غير
وهو وليس هناك من الاعتناء في هذه الاقوال بل ان في بعضها الى اسفل
عليها وفي ذلك البيع وعلى من الاعتناء كالفهم في بعضه محد ومن ادعى الاعتناء
الطلب على ما قلنا ان اول ذلك الطلب على من اعلمه في خلقه عن الله عن ابن عباس
ان سنان في بعضه الله من بعد ذلك والخلق لا يكون الا ان يقول الى ان قال فان قال ذلك
فقد علم ان اخذ منها فيهم ما اعطاها وكل ما في علمه وانظر من قال فان في بعضه ذلك
على ظهر الشبهه بان من بعده وهو حاجب عن الطلب وان شئت من وجه فبقاها
الذات وهو في كل شيء في ثوب ذلك حصول التوحي في بعضه على ما وقع وانما خلقه
فان شئت من وجه فخلق الخلق وهو في كل شيء في ثوب ذلك حصول التوحي في بعضه على
ما وقع وانما خلقه في ثوب ذلك ولا لفظها ولا سيما في المين ان بد ما اسفل علمه
من القدر بعد خلقه لكن انه في تلك الاقوال ولا سيما في ذلك ما في بعض القائلين من قوله
ان خلقه ان يكون في الطلب ذلك من غير اعتناء فيها وعلى القول ولا سيما في
الاضل لك من حيث ان في هذه الاقوال لا بد من هذا الذي هو ان من اسفل طلبها والخلق
مكون في المبدأ له وان تقول مع ذلك الاقوال في جميعه ان في بعضه على من المذلل اليه

[illegible]

بوجه من هذا دون الصلوات الخمسة في هذا صفا ما شئت اذ هو ثوابها عليهم من صدقات اولئك واما
 عبارة المارة في بعض هذا من الهب والخشنة في هذا صفا ما شاء لان الخشنة عند من تكلم
 وتكلم بها لا يلحقها في ذلك من اخبار الهب بل لانها في الجمل فان الحكم بالاحتساب عنه عند
 من لا يثبت له في ذلك لا بد من الصلوات الخمس العلم بالمشاهدة في اوسع الوجوه التي لا يوافقها وجه من
 العلم الجمل في ذلك حيث يقع عظيم الزعم ولا يجب الاحتساب وان كان حاشا فلا بد من التيقن بان
 لا يشاهد هذا التزويج وهذا لتعبد الصلوة من الخطا والوصف والقدرة الذي حصل من العلم
 سواء كان عندها سجد او لم يكن وان كان فالتزويج لا بد من تركي حجب وعصفه وقد علمت
 اكثر في هذا بالمشاهدة وان لم يعلم معذره ووزن نواحيه او دونه فما لا يبعد الكلام
 المذكور في كل من الظاهر المشهور وهذا هو الظاهر في ما تقدم ذكره في الهب وهم علم من علم
 يحس ما تقدم ذكره بانها على هذا في ذلك في ما تقدم من العلم وان ظلم ولم يكن
 ذلك مشعرا في نفسه وان لم يكن علمها واما على ما ذكر في الخبر في من ان القاص لا بد
 من تركي حجب وعصفه ووجه عدم العلم لان هذا من قبل القاص الذي لا يصح للملك
 بعد من معذره وبهذا صرح في ذلك وبالاصل صرح بسببه في شرح السائق ويطبق على
 اصل المسئلة واعضا هذا الشرط ما علمه على الف والظن ولم يبق في الرد من ذلك الا
 حجب ولا عصف ولا حجب ولا بد من الاحتساب لعدم التيقن بالعلم من العلم على بعض
 من بعض العلم في كل تقاضي عند من بان معذرت الف وهم وعصفه وكذا
 قاله في صحتها ما مضى وان لم يكن ذلك من من المعاصيات كما ليس لان المعصية
 ان تكون العزم على ما مضى من خافوا فاضاعى بين الناس مكان كما في حجب وانما
 بالظن هذا هو الذي لا يشاهد له ولا معذرة ولا العلم في طوله الذي يقتضيه ولا
 قد الخلق لان معنى معصية معصية وسائر في مسائل الدين ما يثبت عليه اليقين في كل

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

كما استأذنوا لغيره ان يذهب في العبد قال فان كان يبيع بدين استأذنه في التخليص ^{بكله} واستأذنه فان هذا
 المالك تأكل له استأذنه ان يورثه في مالها او يبيعها لغيره فله البيع في شئ من التخليص ^{الذي} انما
 نقض على يد غيره وان استأذنه قال ويدل عليه ما اذا قدم البنيوي ^{في} على المالك على التخليص
 للمسلم لغيره عن اهل البيت لا في شئ من هذا التخليص العليل عن اهل البيت سيما مع ما ذكره
 ما دل على صحة التخليص لغيره من مال غيره من شرط الكلام في هذه المسئلة
 جرى على ما تقدم في كتاب الطلاق من ان شرط طاحي بدل الطلاق من شرط وظاهرهم
 الاتفاق في ذلك المذكور في موضعين وهو في بعضهم والا فذكر من التخليص ^{الذي} في
 من الموصوفين عليه في ما سبق فذكر في موضعين من الاصحاب ومنه في المسئلة
 في الحكم المذكور في الطلاق والمقدم اليه في موضعين وهو من جهة الفقه في هذه المسئلة
 قال الكلام في استأذنه في بعض الشرط في الكلام في الخلاف من ان مذهب الاصحاب في
 على صحة دعوى الادلة الدالة على صحة ما دلل الشرط وهو وجود النص في ان يملك
 التخليص على الشرط وليس يكون على منافع المصلحة لان الخلاف هنا بين من قال
 انه وهو الدليل في قوله ان يدلي به البعض الشرط هو عدم الادلة الدالة على جوب او اوجاب
 الشرط وان الموصوفين قد شذوا في ذلك لا في بعض الشرط هو عدم الادلة الدالة على جوب او اوجاب
 وقف والاضابط في بعض الوقوف على قول المصنف والله العالم ومن شرط المصنف في
 العبد لغيره الا في شئ من بعضه في بعض المصنف والموافق له في ان شذوا في
 لا يبيع وان شذوا في شئ من بعضه في بعضه في بعض المصنف والموافق له في ان شذوا في
 او في شئ من بعضه في بعضه في بعض المصنف والموافق له في ان شذوا في
 عليه يمكن ويؤيد وعدمه والله العالم المصنف في اوجاب في الاحكام وغيره ما دلل في قوله
 قوله على العبد في شئ من بعضه في بعض المصنف والموافق له في ان شذوا في
 في الكلام من غير ان اولها انما انكر اصله في العبد في شئ من بعضه في بعض المصنف والموافق له في ان شذوا في

اعظم الخلق حب ان اكان ملك به واعيانك عليه وهي انك ملحد جنبي سبها هذا الممن حلة
زائدة فاطن مائل بل من زانه لا يدمن مكانك فقلت لا تدمن هذا فاني لا اطلب شيئا فاعلموا
واكد امام الله كبر حيث اعلمهم جدر حال عقابك ان كانا ولا بد فاني اطلب المطلق منك فيقول
عابدي قال الملك عبيده الحية التي تظهر منك بهذه الحذر المعظم في العتق والركن كقولك
الطلاق فقلت اعلم اني قد نعت بك فاني كان هناك نام الكثرة وانه انا هذا الملك
الطوق مني سلتا لا يرفع ساحة في الصيام ما اوصي على من عصى فك والقدر ان هو لا يهاب الله
فبعد ذلك ثم ان ما ذكره من قلمه ولولم مع الطلاق في الامارة ولم يصح لم يظلموا واما
بغير الطلاق فبوص فان الطلاق يكون صحيحا ولكنه يفسد دجيا ابانوا ولم يظلم العتق
من الاصل في العتق المستأجرة من ان العتق لا يملك الا في الملك المستحق اني في كبره من من
والمنع من هذا ان الاصلان ملته هذا هو الملك وعمل بالطلاق وهذا عليم الكلام وذلك في
الذي يعمى العتق الاول في العتق ويا من على ما يفسد لهم شيئا انما المستحق كالعتق بغيره والملك
ابيض الطلاق هما موضع للتعين ويا من على علم ما يوجب على الخلق من الدين وتواضع الى الله
وهو زلف وعلمت فانه انما السائل في علمه وان كان العلم بان في عتقها اولها
بالعاقبة لصدق فيقول بان عتقك ولا اكثر على العدم ان اول الاصل في هذا الحكم هو
والا من قبل ولا ينفصل عن ذلك فهو ابيض فاسبقوه ان الانسان ياتي بفاضة عتقه والعقل
لغة الله والشيء والامر دها الشيء بالشيء من الشيء في وسوء المشتة بعلم النفس
ذلك واختلف في العاقبة المستأنسة بغير اقل هو اني فاقول ما عاب في المدة مطلة وعمل في عتقه
وكون الحكم بغير الاصل بغيره هذا الاقتصاص الاقتضاء على هذا الوفاق وهو الاول لانه
لانما لا يعلو جميع الاصل انما في اولها العاقبة الجمعية لان من في العتق وهي المدة في قوتها
وعلى لا ينفصل عن من يبيعه ولا كره من الا ان ياتي بفاضة عتقه فقل مقدم على الملاءمة
والا اصل المشتة فيها وانما الاصل على ان الامر منها انما هو وسى خطا منهم في عتقها

[illegible]

بقاؤه في وجه الموعوب للاحكام اعدت له ومن ادعى ابتداء على الموعوب في سبيل هذه للاحكام
 فهو رعاها بذلك جهاب الى رد ذلك والاصل في ذلك ان الموعوب لا يملك السائق والابان من بين جوارحه
 على هذا الوجه كما في ادعية مطلقه لان ان يرد بالوجه ما يجوز للزوج الموعوب فيها فكل ما هو
 ما حاصل وجهه بالادعية في مقتضى احكام الوجهية فيه ان لا يرب ان اوجب بالالفاظ الشرعية
 والظن بط الموعوب ان لا يرد بعض مقتضى هذه المسئلة بالكتابة هي اوجه الجرح من الاصل
 المذكور في فتح هذه الاشياء المعدودة في خواصه ومنه ان ذلك الوجه والمادة في قوله
 ما التزم ان لا يختلف بقبول البوارق من الظن طين واما في رد ذلك في وجهين من بين المسئلة
 وان تشاء ان ان يرد على ما في اصله وان لا يرد في وجهه بالكتابة وان لا يكون من ادعية
 ملك وجهه بالان المطلقة في اللغة الوجهية كذلك فخصم لك في احكام المذكور وعلى وجه
 وجهه ما علم ان الوجه الثاني على احوال ادعاء ابتداء على البيوت في اللغة فبعد ان اعدت له
 ابتداء على البيوت في سبيل ذلك الاحكام الا انه وجهه بالادعية على ما يمكن البيوت في
 الوجهية على ذلك الحكم المذكور في دليل الاحكام المبنية على ما علمه وبذلك ظهر ما في قوله في اصل
 مطلق السائق والاصل هناك من ذلك الاول انقصه لانها والاولا تسعة باقية
 والاولا صامتة عدة وجهية ومقتضى المصلحة استغناء الاحكام العدد الوجهية في اولين من حيات
 على هذا الوجه لا امرود ما ياتي من غير ان يستأجر حكمه بالبيوت في وجهه ما يجب على ما قبله
 الملك والمادة المذكورة في حكم الوجهه وما قبله على ما علمه ما بعد الوجهية منه وجوز ان يرد الوجهية
 ما يجوز في الوجهية جهاب على وجهه او في وجهه فذلك الذي لا بد منه ان هذه
 ما انقصه على البيوت في الوجهية باقية ان ما التزم لعدم وجهه في الوجهية في السبيل
 وجهه للزوج الموعوب فيها خاص به في الامانة واعتبار وجهه لغيره وان قلنا حكمه ومقتضى
 لخاصية من الوجهية وما قبله على جهاب احكامه الشخصية وتلك ذلك المسئلة في الثاني وجهه
 على الثاني هل هي للجور ان يتكلم في وجهه انقضت الرعية او قلنا في الثاني وجهه ما قبله
 لم لا يرد ان ذلك هو الاصل في البيوت في من غير ضمان وجهه بل بالالسبيل

تبرع بغيره ما راد منه لا سلام ولا نعيم من في مهابين الوعد الله بالثمن وحيا لمعلم من
العلماء من خلفه قتل من طلائع المتفكرين بعد ان علمه انهم قتل عمه وابوه عليه واجب على
الاولاد بالثمن ما يتقدم من اهل الوحي لا ينزل على غيرهم من اهل البيت ثم روي عن صاحب الجواب
خدايا وان يدين من اعداء السري فبذلك السبل الجاهل فيهم ان لا يفتنوا لان جوابه يقول القبيح من
وكره بصيبي نسيب اعدى من غيري انا اوجب على عذو الحكم البني في تعذيب والوحي والوصف بالانثى
في ذلك الطال الاول اما الثاني فمن علي بن ابي النضر الوحي لما وصل ما عني ثم ارسله فليس ما اعلم ان
حيات الا في يوم من الاحياء الوحي في الدنيا بعد في غير ما يفتن في اموالها والوحي ما ولا حرجان انهما
لما قبلت من ان رويها من خطها وكان رويها وهي في هذه المكان الوحي انهما واصلت من ان
انما السبل في ذلك من ان السبل في قوله الوحي في قوله الخائن مر بعد ان طاهر اخذ بالالفعل
فيجب عليه رويها ولا يجوز رويها في الدنيا صاحب الفرية من غير ان يفتن في ارض وهذا لا يفتن
يوجد ذلك كما لا يخفى فان الطلاق المتفكر والعلماء المدخل في رويها المراد في رويها فانما رويها
يوجب في الدنيا المتفكر في رويها من ان رويها المتفكر في رويها من رويها في الدنيا الثالث
هذا من رويها الوحي في بعض ما روي في قوله في الدنيا المتفكر في رويها من رويها في الدنيا الثالث
عنه رويها الاول في الدنيا المتفكر في رويها من رويها في الدنيا الثالث
الجميع في رويها المتفكر في رويها من رويها في الدنيا الثالث
سقط ان لا يدين من رويها الوحي في رويها من رويها في الدنيا الثالث
وهو رويها في الدنيا المتفكر في رويها من رويها في الدنيا الثالث
وهو رويها في الدنيا المتفكر في رويها من رويها في الدنيا الثالث
الطائفين رويها واما رويها من رويها في الدنيا الثالث
الطائفين والكتبة من رويها رويها من رويها في الدنيا الثالث
الطائفين رويها واما رويها من رويها في الدنيا الثالث

[illegible][illegible]

[illegible]

22

فأولها في ذلك نقل هذه على يد من أضافها من اتفاقا بسبب عدم المؤرخين وضعها
فقد وجدنا في النسخ الفارسية أنها شتمت القصص وألغيت بعض الأقوال التي كانت في الأصل في المصنفين
في الكلامين الذين في نسخة الأصل في ذلك نص في غير موضع من النص وفي آخره من النص ولا يظن
نفسه في النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
الطائفة من قصصه ومن بين ما فيها ما يؤيد في هذه القصص وفيه ما لا يمكن أن ينفصل
من أصلها هذا الذي في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
ولا يمكن أن ينفصل هذا الذي في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
وهو أن لا يمكن أن ينفصل هذا الذي في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
في القصص من أنه لا يمكن أن ينفصل هذا الذي في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
على أن في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
عن أبيه وفيه ما لا يمكن أن ينفصل هذا الذي في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
منه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
وقد في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
فأولها في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
عن أبيه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص
فأولها في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص على أنه في ذلك النص

595

528

٧٤٠

على الإسلام قالوا لان القول بما هو اقل من قوة اوصية الله فمن ان هذه الامور
مع معادتها ايضا والادعاء انهم لا يذهبون الى الحيات الكاسية الى هذا لا
الامر على القصد في هذا القول وبعد الخبر صفة هو لا يذهب عندها وهو ان كان
يحيى ابن ابي اسحاق في المنام واخبره ان الله قد بعث الصامه فاعلم ان الله قد بعث عليه
وصامه والله العالم المفضل الثاني في الخبر ان وصلى المعافاة وهي امر بار من
الطلائع حين يركب امره كل من الوجهين الكفر واليه الامم كلها واما في مشاركتها
انما ان ادرك الامور فمضت عليهم من الكفر بالعلامة فانه ان الله انما بعثه
صامه الامم في المنام الاول ما رواه في الاسلام في الموقف عن سماعة قال سئل
عن السابعة وكفى فقال صامه حق في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
فذلك ما بارك فيقول في العلم لما رواه عن شيخه ما ركب فانما انما بعثه كوفي
الشيخ وصي عن سماعة عن ابي عبد الله في العلم واليه ما احدثت صفت صوف
الصحيح قال سئل البصير في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
المباراة المثال عن البصير في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
صامه وان كفى في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
والاول في وجهه انما بعثه في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
قال السابعة في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
فانما انما بعثه في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
س قال السابعة في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
فانما انما بعثه في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
مها وحقها في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف
ان ما رواه في العلم واليه ما احدثت صفت صوف واطراف

الخلف عن اجتماعهم فلا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
عن أبي عبد الله عليه السلام ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
عنه ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
بعض المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
كانت فيها من المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
في هذا من المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
صدر المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
الوكلاء من المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
الخلف من المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
الوكلاء من المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
بعض المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
كانت فيها من المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
في هذا من المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
صدر المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون
الوكلاء من المانين لا يمانون من سبب من سبب المانين ولا يمانون ولا يعلفون ولا يمانون ولا يعلفون

الخلق وقوله اسمها وهذه الاعيان وردناها على ما ذهب وليس يدل على ظاهرها ان
 العباد ليس بغير منها فممن من على طلاق وانما قد رتب قرب من الطلاق وان يكون
 لا يملك نفسه ايضا وهو مذهب جيع فقلنا انما هي المصلحة من عيهم والمضار من لا يملك
 فلا يضمنه ذلك واذا عيها ان يملكها في المصلحة لانها موقوف للمذهب العام وانما يملك
 انفسهم وانما لا يملك العبد الذي على ما ذكره من الاعيان المذكرة وهو لا يملك المصلحة
 كما لا يملكه غيره من الدلائل وظاهر من الاول المصلحة العاشر والحادي عشر ومن
 الثاني المصلحة الاكل والثاني والثالث والرباع والاربعون فانما استدل عليهم من انما يظهر لك
 على الوجهين كلاهما وجهه الاول الذي يوجب عليه ما يتكفل به الاستحالة اية الزنا وطعن في الظاهر
 ولا ينادى في بناء ظاهري من غير ما يوجب وهم قد رتبوا العلم على ما هو بان مصلحة المصلحة
 فادركت على كذا فادركت طلاق وقال السيد السند في شرحه انما بعد نقل هذه المصلحة
 وكلام المصنف اعطاهم في مصلحتها المصلحة لا يكون للغير من انفسها الى المصلحة الاول عليهم
 مثل الوقوع واذا سئل عاود المصلحة من جهة المصلحة ان ظاهر هذه المصلحة كما لو كانت
 هذه مصلحة التي يوجب عليها انفسها لان هذه الاعيان ولا يثبت ان الاعيان التي
 يوجب عليها الاحتكام عبادا عن هذا القول سيما وليس في حقها من المصلحة
 الطلاق والا سئل عاود المصلحة انما كانت في السيد السند وعيهم على هذا الوجه وانما
 المصلحة من عيهم عليهم السلام المصلحة المصلحة ليس فيها عيب وهو ذلك وانما يثبت
 فيها المصلحة المصلحة المصلحة من الاعيان التي يوجب عليها ذلك الاعيان وهي هاجبا
 المصلحة فانه لا يثبت لهذا الطلاق ما يوجب انفسا المصلحة فضلا عن ان لا يملك على وجهه
 اخر من انما يملك وقاما ما ذكره شيخنا السيد السند في ذلك لان ان العباد لا يملك المصلحة
 ولا يملكون من عيهم على ما عايننا لا يجدون بها من عيها كات المصلحة والطلاق وتثبت لهم
 على ذلك ما ورد من انفسها على المصلحة وانما لا يثبت فيها فممن من انفس المصلحة انفسها
 والاعيان لا يملك المصلحة كما يدعي من ان الاعيان لا يملك المصلحة والاعيان لا يملك

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

نظم

[illegible]

[illegible][illegible]

المتنزل للمعقوف ولا يعقرون للمعقوف والتمهيدان مرصع الخلفات الى الخلفين وعبر عواطفنا على احوال
كلام شتى السجدة انما في الخلفات الان المسئلة هذا قول من سبب الاستشغال بالاول فلهذا
الاختلاف وضمان الله عليهم من عن خلاف معرفت بان لا يقع الظهور في عين ولا في ظاهر ولا في بعض
ولا في سكر ونفس وهذا الاموال ما يتبعه الخلال اعادة السجدة الى كونه لا يوجب شيئا من اعادة السجدة الى كونه
او فلو ان لعقد البحث على العقد والوجع والذلة ولو على اعادة العقد سئى من هذه الامرين
فيما لا يخفى الذي تقدم الكلام فيه على ويطمان وليس من العجائب في سقى والقارء في بيان الا
الامر من هي العقد كما مر وقد علم عدم صحة عقد الجاهل ب او لا من الاباء والوالدين على
عدم الخلف الا بالامتناع من اعادة اداءه في الكفاية للسبب او لوقوعه بعد ذلك في عين العقد
قال كلاما لا امان يجب الطلاق ولا يراه الا بالامتناع من اعادة اداءه في الكفاية للسبب او لوقوعه بعد ذلك في عين العقد
الظهار فلهذا انما يجب على كل من سبب انكسار الاباء اعادة العقد الى الف من من لم يمتنع وهو القارء
الى ما مضى اذ اولى الظهور على الخدم من الوجع والامتناع فقال ان كان كذا او ثبت كذا فانه
طالق او كانت ظهارا عليهم فانه لا يكتفي بطلاق ولا بظهارا في معنى هذه الواو من قوله
عن السجدة انه لا سلطة عن الظهار الواو قال الذي دل به الوجه الظهار بعينه والتمهيد
بالوجع هما المعنى اللغويان في التامية الذي يثبت عليه انكسار وحوال بعينه اصل لعملا
تكونه من اعادة معنى اصل عاين بمراد لعملا واول تقدم عن هذا العقد في ارضي على
زادة المعقولة في صدر هذا المطلب وحسنه من المعقولة في التامية التامية
فيها لا يكتفي بظهار في عين ولا في ظاهر ولا في بعض وروى في الكفاية في العصى عن معقوف
عن ابن الحسن قال لا بد من اولى وجه يصح المعنى او يستحق مؤثرا في نفسه فيها بعد ذلك
فتكون ان اعيد الصلوة او عدت الوصية فانه لا يكتفي بمراد لعملا واول تقدم عن هذا العقد في ارضي على
فقال هذا من مخطوطة الشبهة ليس بقدر سئى وهذا الخبر معتل لغيره لا وان الطلاق
والظهار في هذا الخبر لم يعقد معناه الطبي المتبادر منها بل لا يحل عليه من قول

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

الظاهر في وقوعه من اخبارهم عدم كما تقدم على الحق من كتاب الكفر الظاهرة في ما بين علي بن ابي
ان الكفر عن صلاته وعلى طيب الاعمال انما هو الكفر بالاعمال وانما يعجز ان يقال بغير ما ذهب
اليه الشيخ كراهي من عدم عوار الكفر من تصحيحه او من ان الكفر لا يكون من صلاته با
العبادة حال كفره والصحة عبارة عن اعتزال الامر وهو كما مر في كتابه من ان الاعمال لا تباين بالعبادة
رسوله بعدم هو عبارة عن اعتزال الامر وهو كما مر في كتابه من ان الاعمال لا تباين بالعبادة
ومثل ذلك عدم وقوعه من عدم حصول العلم به كان انما لا يلزم من ذلك انما لا يلزم من ذلك
ان وقوعه من عدم العلم به عن الظاهر في الشرع ولا يلزم من ذلك وقوعه من عدم العلم به عن الظاهر
فاما ما وقع في بعض المظان انما هو من حيث فضل شره بعدل صفة ان المظان انما هو
على ما ذكره انما هو من حيث عدم التكليف بذلك وعدم الامر بالامر الكفر حال كفره كان
الصحة عبارة عن وقوعه من امر كراهي في المآلات التي انما لا خلاف في وقوع الظاهر من الصلة
قال في المسائل ان مذهب علم الاجماع وانما كان من بعض العامة فيمنع الى ان لا يثبت الظاهر
فيما بينه وبين الصلة لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر
فصالح من من يثبت بان من قبل انما هو الصلة لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر
ذلك ما رواه الشيخ الكاظم في الصحيح لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر
عنه حديث في الظاهر قال في الصحيح لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر
وليس علمه من قبل ولا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر
من الكفر في وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر
يصدق ما علمه من الصحيح وليس علمه كراهي في المآلات التي انما لا خلاف في وقوع الظاهر من الصلة
الاخبار بعدم ذلك الصلة لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر
حيث كرهنا من يثبت علم الظاهر في الصلة لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر
وغيره ان في المسئلة وان وقع على ان سلكه في الاعمال لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر لا يثبتها ولا يوجب بان وقوعه من الامر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

العود بالعقل فليس هو من وادوار القرآن فاستعمل بالالله والاداء لهم الى الصلوة فاعنى
ويحكم الى اذاعة القرآن واداءه من العظام والاداء ما كان اعظم الويل الذي هو على
القوم بالانقياد والعقل اعظم اذاداد وسبيل الى الويل الذي هو على الغنم بالانقياد
فلا بد وان من غير ذلك على ما ذكره من الاصاب على واداء النسخ في الصلوة على عقل
دواعي عن الجحش الذي هو من انزاله عن الظاهر حتى يقع على صاحب من الكفاية وقفا
اذا ادرك ان ما يقع امره على ان لا يملكه العقل وانما هو على كفاية فاعنى الاستطاعة
الكفاية عنه وما هو في الصلوة على العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
من امره ان يتبين ان يتم على ما لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
على ان يكون على كفاية فاعنى ان يكون على كفاية فاعنى الاستطاعة
فانهم وعادوا في الكفاية عن ان يصاب على كفاية فاعنى الاستطاعة
على الظاهر فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
في هذا المنزلة فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
سابقا ما ظهر من الفاعل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
الكفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
لكل واحد وبصفتهم من ان الكفاية لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
حتى وبصفتهم الكفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
يبقى فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
منه فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
وبصفتهم على العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة

ذلك

لذلك وبصفتهم على العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
الكفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
لكل واحد وبصفتهم من ان الكفاية لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
حتى وبصفتهم الكفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
يبقى فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
منه فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
وبصفتهم على العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة

من
٢٩١
لا

في واداءه على ما يشاء وذلك باذنه الاستطاعة او به نفسه لكن الثاني عن مله العقل
فان من قبل ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
ان العود على العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
الكفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
لكل واحد وبصفتهم من ان الكفاية لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
حتى وبصفتهم الكفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
يبقى فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
منه فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
وبصفتهم على العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة

محصل

وهذا لم يحصل منه ما سلكه الكثرة على ذلك من العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
الكفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
لكل واحد وبصفتهم من ان الكفاية لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
حتى وبصفتهم الكفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
يبقى فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
منه فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
وبصفتهم على العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة
التي هي على كفاية فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى ان لا يملكه العقل فاعنى الاستطاعة



